

أثر إدارة السيولة في ربحية المصارف دراسة تحليلية على مصرف الشرق الأوسط للإستثمار في العراق

للفترة (2003 - 2018م)

باحثة

أ.نادية أحمد عباس محمد علي

جامعة السودان للعلوم
والتكنولوجيا

أ.د. إبراهيم فضل المولى البشير الشكري

المستخلص

هدفت الدراسة الى دراسة أثر إدارة السيولة في ربحية المصارف، وإفترضت أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الشرق الأوسط في العراق. تم إستخدام المنهج الوصفي وتم تحليل البيانات بإستخدام الحزمة الاحصائية SPSS. خلصت الدراسة الى عدة نتائج أهمها: أن متوسط معدل السيولة عالي جدا مما يعد مؤشرا سلباً لإدارة السيولة، وأن قدرة المصرف على زيادة ثروة الملاك تبدو هي الأخرى قليلة ومتفاوتة بين سنة وأخرى، وأن العلاقة بين السيولة النقدية ومعدل العائد على الملكية بلغت نسبة 83.7%، وهو إرتباط ذا دلالة عند مستوى دلالة 1%. أوصت الدراسة بضرورة مراجعة معدلات السيولة، ومراجعة إستراتيجيات إدارة السيولة في المصرف، وكذلك ضرورة وضع إستراتيجية لزيادة ثروة الملاك وتقليل التفاوت بين سنة وأخرى. الكلمات المفتاحية: معيار السيولة النقدية، معيار السيولة الجارية، ربحية المصارف، إدارة السيولة، معدل العائد على الملكية.

ABSTRACT :

The aimed of this study to study the impact of liquidity management on the profitability of banks, and assumed that there is a statistically significant relationship between liquidity management and profitability by applying to the Middle East Bank in Iraq. The descriptive approach was used and the data were analyzed using the SPSS statistical package. The study concluded several results, the most important of which are: that the average liquidity rate is very high, which is a negative indicator of liquidity management, and that the bank's ability to increase the wealth of owners appears to be few and varying from year to year, and that the relationship between cash liquidity and the rate of return on ownership reached 83.7%, It is a significant correlation at the level of significance of 1%. The study recommended the need to

review the liquidity rates, and the liquidity management strategies in the bank, as well as the need to develop a strategy to increase the wealth of owners and reduce the discrepancy from year to year.

Keywords: Cash Flow Criterion, Current Liquidity Criterion, Bank Profitability, Liquidity Management, Rate Return on Equity.

المقدمة :

تقوم البنوك التجارية بدور الوساطة المالية بين المودعين الذين يشكلون جانب عرض الأموال في النظام المصرفي والمقترضين الذين يمثلون جانب الطلب على هذه الأموال ولهذا فهي تحرص على إدارة محفظة متنوعة من الودائع ومختلفة الآجال وعليه فإن جوهر نشاطها يتحدد بالكيفية التي تسمح لها بالإستخدام الأمثل للموارد المالية التي بحوزتها عن طريق البحث عن أفضل السبل والوسائل التي تؤدي الى تحقيق أهدافها المتمثلة في تحقيق التوازن بين السيولة والربحية والأمان (الملاءة) ⁽¹⁾

تعتبر إدارة السيولة من المسائل المعقدة التي تواجه البنوك التجارية بصورة عامة ففي حالة الاحتفاظ بمعدلات أقل مما هو مطلوب يؤدي ذلك الى عدم توفر السيولة لمقابلة احتياجات الدائنين والمودعين، أما إرتفاع مستوياتها يولد مشكلة فائض السيولة بسبب إفتقارها للطرق المناسبة لإستثماره وتوظيفه، ومن ثم فإن إدارة السيولة بشكل جيد له آثار مباشرة على أداء المصرف من مؤشرات أداء كالربحية وما يلي ذلك من تصنيف البنك. وفيما يلي يتم دراسة أثر إدارة السيولة على ربحية المصارف.

الإطار المنهجي للدراسة:

المشكلة:

تمثل إدارة السيولة مشكلة حقيقية تواجه البنوك التجارية في ظل سعيها لتوظيف مواردها لتحقيق أهدافها الإستثمارية ويمكن طرح مشكلة البحث من خلال السؤال التالي:
ما هو أثر إدارة السيولة على ربحية المصارف ؟

الفرضيات:

يمكن دراسة أثر إدارة السيولة على ربحية المصارف من خلال الفرضية التالية :
توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين إدارة السيولة وربحية المصارف

الأهداف:

يهدف هذا البحث الى الآتي

- دراسة مفهوم إدارة السيولة
- تقدير العلاقة بين السيولة والربحية
- تحليل أثر السيولة على الربحية

الأهمية:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية إدارة السيولة فحسن إدارتها يساعد في إتخاذ قرار إستثماري رشيد ومن ثم تحقيق هدف المصرف في إرتفاع الأرباح.

المنهجية:

تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري والتحليلي من خلال جمع البيانات وتحليلها وتم استخدام المنهج الإستقرائي لإختبار فرضيات الدراسة .

ثانيا الدراسات السابقة:

1. دراسة (عتروس صونيا) بعنوان (أدوات إدارة السيولة في البنوك ودورها في تخفيض خطر السيولة).⁽²⁾

تناول البحث أهم الأدوات والإجراءات التي تستعملها البنوك للإدارة السليمة للسيولة وتحقيق الحد الأقصى من العوائد. أستخدم البحث منهج البحث الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي. وتوصل البحث أن البنك الوطني الجزائري يعاني من مشاكل في السيولة، ومع ذلك فإنه يحقق أرباحاً مرضية تضمن له البقاء. أم توصيات الدراسة جميع الخدمات وإبتكار خدمات جديدة.

2. دراسة (غنام، بشرى بدير، 2008) بعنوان (مخاطر السيولة بين كيانات البنوك المندمجة وغير المندمجة - دراسة تفحصية مقارنة)⁽³⁾

أجريت الدراسة على عينة من البنوك المصرية التي تم تصنيفها الى ثلاث مجموعات: بنوك دامج (عامّة - ومشاركة)، بنوك حرة، وبنوك تقرر دمجها من البنك المركزي، والتحقق عما إذا كانت هذه السيولة أفضل حالاً بالبنوك المندمجة عن مثيلتها من البنوك الأخرى، وقد توصلت الدراسة الى أهم النتائج وهي أن مؤشر الفجوة التمويلية (القروض - الودائع) أكثر مؤشرات السيولة تأثراً بعمليات الدمج. وكانت أهم التوصيات بضرورة المتابعة والرقابة المستمرة لأوضاع السيولة، وضرورة تطوير مؤشرات قياسية للسيولة تناسب البيئة المصرفية المصرية.

3. دراسة (الأعرج، عدنان شاهر، 2010): بعنوان (إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن)⁽⁴⁾

هدف البحث الى دراسة الممارسات المصرفية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن في تطبيق أفضل الممارسات من خلال التعرف على العوامل المقترحة من لجنة بازل في إدارة مخاطر السيولة ومدى تطبيقها في البنوك العاملة في الأردن من خلال الاجابة على أسئلة مشكلة الدراسة. وخلصت الدراسة الى ضرورة قيام البنوك بإعتماد إطار عام لإدارة مخاطر السيولة وتطوير إستراتيجية وممارسات لإدارة مخاطر السيولة وتطوير أدوات قياس ومتابعة مخاطر السيولة والإلتزام بمتطلبات الإفصاح بشكل دوري ودعوة الهيئات الرقابية الى تطوير أعمالها بما يضمن مواكبة آخر التطورات في سوق المصارف العالمية، وضمان تنفيذ إختبارات الظروف الضاغطة الخاصة بالنظام المالي.

4. دراسة (Davis, 2003) بعنوان⁽⁵⁾

Liquidity Management in Banking Crises

هدفت الدراسة الى منع الإعسار لدى البنوك بسبب نقص السيولة وعدم القدرة على تحقيق الأصول بالقيمة الكاملة بسبب المعلومات غير المتماثلة. وأهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة: أن المصارف القوية (المقتدرة) تستطيع مواجهة صعوبات السيولة في الأوقات التي تحتاج فيها للسيولة، وأن دور المقرض النهائي

(البنك المركزي) يعتبر كوسيلة أخيرة في فترات الأزمة حيث يقوم بتقديم الدعم الى البنوك للوصول بالمخاطر الى حدها الأدنى.

5. دراسة (Wagner, 2005) بعنوان⁽⁶⁾

Credit Derivative, the Liquidity of Bank Assets and Banking Stability

هدفت الدراسة الى بيان أهمية مشتقات الائتمان في تطوير إدارة مخاطر سيولة البنوك عن طريق تزويد البنوك بدائل مختلفة والتحوط ضد المخاطر، كما بين منافع سيولة أصول البنك ودورها في ثبات الأوضاع المالية للبنوك وإدارة مخاطر ميزانياتها، وقد أظهرت هذه الدراسة:

- زيادة في مشتقات إئتمانية جديدة أعتبرت تقليدياً بأنها غير سائلة.
- زيادة السيولة تعني الإستقرار وهو خفض قيمة تصفية أصول البنك بأقل تكلفة.
- توفير إمكانيات جديدة عن مختلف المشتقات من أجل التحوط من المخاطر.
- زيادة سيولة الأصول يحد من المخاطر في ميزانياتها العمومية.

الإطار النظري للدراسة:

أولاً: مفهوم السيولة:

هناك عدة مفاهيم للسيولة يمكن تناول البعض منها، فقد عرفت السيولة بأنها قدرة البنك على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين مهمين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلف لتلبية إحتياجات المجتمع⁽⁷⁾. وتعرف السيولة بأنها قدرة المصرف على تسديد جميع إلتزاماته نقداً، وعلى الإستجابة لطلبات الائتمان، أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصارف، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسهيل بعض أصوله أي تحويلها الى سائل بسرعة وسهولة⁽⁸⁾، ويعرفها هوارى بأنها توافر أصول سريعة التحرك الى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة الديون المستحقة في مواعيدها دون تأخير⁽⁹⁾. مما سبق يمكن أن تعرف الباحثة السيولة بأنها القدرة الإيفائية اليومية للمصرف لمواجهة السحوبات من الودائع ومواجهة طلب المستثمرين والمقترضين فضلاً عن تحويل بعض الموجودات الى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسارة.

ثانياً: مفهوم السيولة المصرفية:

تعني السيولة المصرفية بأنها مقدرة المصرف على الوفاء بسحوبات المودعين، سواء العادية منها أو غير العادية، وتلبية إحتياجات المقترضين في الوقت المناسب دون الإضرار الى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو الإقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة فضلاً عن النقدية (Cash) بأشكالها⁽¹⁰⁾

كما يعرفها (الشقيري وآخرون) بأنها «قدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته المتمثلة في القدرة على مواجهة طلبات سحب المودعين ومقابلة طلبات الائتمان»⁽¹¹⁾

مما سبق فإن الباحثة ترى بأن السيولة المصرفية هي مقدرة المصرف على الوفاء بمسحوبات المودعين من جانب ومن جانب آخر ينبغي تلبية إحتياجات المقترضين في الوقت المناسب دون الإضرار الى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة.

ثالثاً: أهمية السيولة النقدية ووظيفتها:

تتبع أهمية السيولة المصرفية من الأهداف التي تخدمها هذه السيولة، فالإدارة تهدف الى الإحتفاظ بالسيولة المصرفية الملائمة للأسباب الآتية:

1. تدعيم ثقة مقترضيهما عن طريق بناء سمعتها الائتمانية وذلك بسداد إلتزاماتها المترتبة عليها في مواعيد إستحقاقها حسب السير الطبيعي للأمور.
2. الإستمرار في التشغيل عن طريق دعم دورتها التشغيلية والعمل على إستمرارية هذه الدورة وعدم توقفها، والدورة التشغيلية لمنشأة صناعية مثلاً تبدأ بشراء المواد الخام ثم تصنيعها ثم بيعها ثم تحصيل ثمنها.
3. مواجهة الظروف الإستثنائية التي تتطلب فيها مبالغ نقدية جاهزة تكون في متناول يدها.
4. إن السيولة لها عدة أدوار أو وظائف فهي تمكن من مواجهة سحب الودائع غير المستقرة وأيضاً مقابلة الطلبات غير المتوقعة لسحب الودائع تحت الطلب.
5. تعد السيولة ذات أهمية، خاصة للمصارف لاسيما بالمقارنة مع الوحدات غير المالية، إذ تكون الأرصدة النقدية الضخمة تدفقت من والى المصرف بالمقارنة بقاعدة رأس مال المصرف (Bank Capital Base) فضلاً عن صعوبات التوقع أو التنبؤ بحجم وتوقيت إنسياب الأموال النقدية خارج المصرف، ومع الأخذ في الاعتبار أن الجزء الأكبر من موارد المصرف يتعرض لهذا الانسياب⁽¹²⁾
6. تحتاج المصارف الى السيولة لمواجهة إحتياجات عملائها الى الأموال، هذا ويواجه العملاء إحتياجاتهم للسيولة أما من خلال سحب ودائعهم لدى المصارف أو من خلال الإقتراض منها، وحيث أن مثل هذه الإحتياجات مستمرة لذا يجب أن تكون المصارف مستعدة دائماً لمواجهة مثل هذه المتطلبات، لأن مثل هذا الإستعداد يعطيها الإيجابيات الآتية⁽¹³⁾:
 - أ. الظهور في السوق المالي الحساس تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بإلتزاماته.
 - ب. تعزيز كل المودعين والمقترضين، والتأكيد على إمكانات الإستجابة لمطلوباتهم كلما ظهرت.
 - ج. يعد مؤشراً إيجابياً للسوق المالية والمحللين والمودعين والإدارة.
 - د. تأكيد القدرة على الوفاء بالإلتزامات والتعهدات.
 - هـ. تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات.
 - و. تجنب دفع كلفة أعلى للأموال.
 - ز. تجنب اللجوء الى الإقتراض من البنك المركزي.

وللسيولة عدة أدوار، فهي تساعد على مواجهة سحب الودائع غير المستقرة ومقابلة الطلبات غير المتوقعة لسحب الودائع تحت الطلب، ويحدد حجم هذا النوع وفقاً للخبرة (الودائع تحت الطلب التي ستقع تحت بند السحب غير المتوقع وتساوي حجم الودائع تحت الطلب ناقص ذلك الجزء من الودائع تحت الطلب غير المستقر)، ويعني هذا توافر قدر غير ملائم من السيولة لمواجهة هذا النوع بصفة خاصة. وكذلك مواجهة احتمال سحب ودائع التوفير والودائع لأجل، فقد يتم السحب من هذا النوع بدون مقدمات أو دلائل أو مؤثرات تعطي الإدارة فرصة لتدبير السيولة الكافية لمواجهة طلبات السحب، وتمكن من تلبية المودعين لظروف إستثنائية. ويتوقف حجم الرصيد النقدي الذي يخصص لمواجهة مثل هذه الظروف على مدة إمكانية البنك في تدبير موارد أخرى لمواجهة هذه السحوبات⁽¹⁴⁾. وتبرز أهمية السيولة للمصارف التجارية بشكل كبير في مجال مواجهة السحوبات المستمرة من الودائع، ولكي تتمكن تلك المصارف من إشباع حاجات المجتمع من التسهيلات الإئتمانية إذ يمكنها من تقديم خدمات مالية ومصرفية نوعية متميزة ومستمرة، وتظهر أهمية السيولة من خلال المتغيرات التي تؤثر فيها وهي:

1. طبيعة وتركيب الموجودات السائلة.

2. مواعيد الإستحقاق من أقساط القروض المقدمة من قبل المصرف لزمائمه.

وتعد السيولة ذات أهمية كبيرة لمصارف التجارة حيث لا تتمكن إدارة المصرف من طلب مهلة إضافية من المودع عندما يريد سحب ودائعه، إذ إن ذلك سيؤدي إلى زعزعة الثقة بين الزبون والمصرف، في حين أن المنشأة غير المصرفية تتمكن من التفاوض مع الدائن عند مطالبته بإستحقاقه، وهناك إمكانية في طلب مهلة إضافية للتسديد دون أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الثقة أو التأثير سلباً على سلامة المركز المالي للمنشأة غير المصرفية⁽¹⁵⁾. وتهتم الشركة بالسيولة بغض مقابلة إلتزاماتها الجارية (الإلتزامات قصيرة الأجل) عند حلول مواعيد الإستحقاق، لأن التوقف عن أداء هذه الإلتزامات يؤدي إلى الإضرار بالمساهمين، حيث يترتب على ذلك التأثير على الأوضاع الحالية والمستقبلية للشركة، وبذلك نخلص إلى نقص السيولة له تأثير على ثروة المساهمين. ولذل فإن إحدى أهم المهام بالنسبة لأداء المصارف هي قياس وتلبية إحتياجاته من السيولة، وأن إحتياجات سيولة المصرف يجب أن تكون مقاسة بصورة ديناميكية، وربما تكون مؤذية إذا إمتلك المصرف عدداً كبيراً من مصادر السيولة ذات الأرباح المتدنية العائد إلى إحتياجاته مثل هذه السيولة، ومن ناحية أخرى فإن السيولة القليلة جداً ربما تؤدي إلى مشاكل كبيرة وربما تؤدي إلى فشل المصرف أيضاً⁽¹⁶⁾.

رابعاً: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية *Factors affecting bank liquidity*

إن سيولة المصرف التجاري ليست ثابتة بل في تغير مستمر وأن من أهم العوامل المؤثرة فيها ما يأتي⁽¹⁷⁾:

1. عمليات الإيداع والسحب على الودائع *Saving Processes and Drawing on Deposits*

في الوقت الذي تؤدي فيه عمليات السحب على الودائع نقداً، أي قلب الودائع إلى نقود قانونية (ورقية ومعدينية) لإنجاز المعاملات اليومية إلى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطيات المصرف التجاري لدى البنك المركزي، وبالتالي إلى تقليص سيولته، فإن لعمليات الإيداع، أي تحويل النقود القانونية إلى ودائع مصرفية تعمل على تحسين سيولة المصرف التجاري.

2. معاملات الزبائن مع الخزينة العامة Customer's Affairs with the Public Balance:

سيولة المصرف التجاري يمكن أن تتأثر أيضاً من خلال علاقة الجمهور بالخبزينة العامة، وعموماً تتحسن السيولة المصرفية في حالة كون عملاء المصرف التجاري دائنين للخبزينة.

3. رصيد عمليات المقاصة بين المصارف Clearing Settlement Among Banks:

تزداد سيولة المصرف التجاري إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى العاملة في البلد، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة الى احتياطياته النقدية التي تحتفظ بها لدى البنك المركزي، مما يزيد من أرصده النقدية.

4. موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف Central Bank Attitude towards Banks:

يمتلك البنك المركزي كمثل للسلطة النقدية قدرة التأثير على السيولة المصرفية من خلال تزويد المصارف التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية، فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة، فإنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحارة أو الاحتياطيات النقدية المتوفرة لديها، ويقلل قابليتها على منح القروض، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، ويحصل العكس في حالة توسيع عرض العملة، لأن ذلك يؤدي الى زيادة الأرصدة النقدية للمصارف، ويوسع سيولتها المصرفية، مما يسمح في التحليل الأخير بتوسيع قدرتها الإقراضية ومواجهة مختلف السحوبات من العملة.

5. رصيد رأس المال الممتلك Owned Capital Reserve:

يؤثر رصيد رأس المال الممتلك على سيولة المصرف حيث أنه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة وبالعكس، أي كلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة المصرف، ومن ثم تحددت قدرته الإقراضية وانخفضت مواجهته على تسديد التزاماته الجارية.

المؤشرات المالية لتقييم كفاءة إدارة السيولة النقدية والربحية:

تبرز المؤشرات المالية في التحليل المالي من أهمية تحديد المعايير التي تستخدم في متابعة تغير المؤشرات المالية، لأن الحكم على طبيعة تغيرها من سنة لأخرى يعتمد بصورة أساسية على إمكانية مقارنتها بمعايير أخرى معينة، حيث لا يعطي أي مؤشر من مؤشرات الأداء بمفرده حكماً يحدد مستوى الأداء ما لم يقارن بهذه المعايير.

بناءً على ذلك يمكننا تقييم المعايير المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي الى الآتي⁽¹⁸⁾:

أولاً: معايير الأداء:

هي الأدوات أو المؤشرات المستخدمة في عمليات المقارنة مع الأداء الفعلي لتحديد مستوى كفاءة الأداء. ويمكن تقسيم معايير الأداء الى الأنواع الآتية:

1. المعايير التاريخية: وهي معايير مستمدة من أداء المصرف ذاته في الماضي، إذ يمكن المحلل المالي حساب المؤشرات المالية من القوانين المالية لغرض رقابة أداء السنة المعينة قياساً بتلك السنوات (أو بسنة واحدة منها أو بسنة الأساس أو بمتوسط عدد من السنوات الماضية). على

أن يؤخذ بالحسبان عند إجراء المقارنة، التبدل في الظروف الخارجية والداخلية للمصرف. ان لهذه المعايير التاريخية أهميتها لأن لكل مصرف خصوصيته، وظروفه، ونشاطه، وكيفية تطوره.

2. المعايير القطاعية: هي معايير للأداء مستمدة من القطاع المصرفي الذي ينتمي اليه المصرف، وهي تشير الى معدل أداء مجموعة من المصارف في القطاع، إذ أنه في الوقت الذي تتفاوت فيه المصارف في الأداء، فإن هناك خصائص مشتركة بينها، نابعة عن طبيعة أنشطتها، وتشكيلة المنتجات والخدمات التي تقدمها كما يمكن تقسيم القطاع الى أنشطة، وقياس أداء المصرف حسب الأنشطة أو الفروع في القطاع الذي ينتمي اليه المصرف (تجاري، متخصص، اسلامي...) كلما إتسعت رقعة القطاع، كلما مالت المعايير نحو العمومية، والعكس صحيح عند توجه نحو أنشطة القطاع الواحد، من جهة أخرى يمكن تجميع أداء القطاعات المختلفة للوصول الى أداء الاقتصاد القومي ككل.

3. المعايير المستهدفة: وهي معايير تعمل إدارة المصرف على بلوغها، من خلال استراتيجياتها وسياساتها، وخططها، وموازناتها، ويعني الإبتعاد عنها أو عدم تحقيقها إنحرافاً عن الأداء المطلوب، ولابد من تشخيص مسبباته ومعالجتها، وقد تستمر المعايير المستهدفة من معايير الأداء القطاعي، عندما يكون المصرف مبتعداً عنها ويتحرك للوصول اليها، كما قد تفرض المعايير المستهدفة من قبل البنك المركزي أو من قبل السوق المالي.

4. المعايير المطلقة: هناك العديد من المعايير المطلقة للأداء، يعكس بعضها تقاليد تشريعات سائدة في هذا الخصوص في العديد من الأوساط المالية وبعضها ناشئ عن معايير دولية يتم إعدادها وتنشر تدريجياً، وهي تعكس في وجود مجموعة من المعايير (النسب المالية) المتعارف عليها والمستمدة من التجارب العملية والمعايير.

وفيما يأتي أهم النسب المالية في تقييم الاداء المالي المصرفي وأكثرها شيوعاً واستخداماً:

أ. نسبة السيولة: يشير مفهوم السيولة الى قدرة المصرف التجاري على تحويل جزء من أمواله شبه النقدية الى نقد في أقرب وقت ممكن وأقل خسارة تسمح بمواجهة السحوبات، وإلا فإن التعرض لنقص السيولة سيؤدي الى زعزعة ثقة المودعين بالمصرف، فالسيولة سمة حيوية تمتاز بها المصارف التجارية عن المؤسسات غير المالية، فبمجرد إشاعة عدم توفر السيولة لدى المصرف التجاري قد تؤدي الى تدافع المودعين لسحب أموالهم مما يؤدي الى إفلاسه، لذا على المصارف التجارية أن تحتفظ بجزء من أموالها بدرجة من السيولة كافية لمواجهة السحوبات العادية أو الفجائية لزبائن المصرف.

ب. نسبة الرصيد النقدي: تشير هذه النسبة الى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي، ولدى المصارف الأخرى، وأيه أرصدة أخرى كالعملات الأجنبية والمصكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة.

- ج. نسبة الاحتياطي القانوني: تحتفظ المصارف التجارية برصيد نقدي ودون فائدة لدى البنك المركزي يطلق عليه الاحتياطي القانوني، ويتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من ودائع المصرف ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقاً للمصلحة العامة وينبغي على المصارف التجارية الالتزام بها، وقد يلجأ البنك المركزي الى تغيير هذه النسبة تبعاً لظروف البلد الاقتصادية والنقدية لأنها تمثل إحدى أدواته المهمة في التأثير في حجم الائتمان الممنوح في الاقتصاد القومي فإنه يقلل نسبة الاحتياطي القانوني في ظروف التوسع الاقتصادي وبالعكس، فإنه إذا أراد إحداث حالة إنكماش كعلاج لمشكلة التضخم المالي مثلاً فإنه يرفع نسبة الإحتياطي القانوني وهكذا.
- د. نسبة السيولة القانونية: تمثل هذه النسبة مقياساً لمدى قدرة الإحتياطيات الثانوية (الأرصدة النقدية بالأرصدة شبه النقدية) على الوفاء بالإلتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع ظروف وحالات المصرف، وكذلك تعد هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية وإستخداما في مجال تقديم كفاية السيولة.
- هـ. نسبة التوظيف: تشير هذه النسبة الى مدى إستخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، فكلما إرتفعت هذه النسبة دل ذلك الى مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة وهي ذات الوقت تشير الى إنخفاض كفاية المصرف على الوفاء بإلتزاماته المالية تجاه المودعين أي أنها تظهر إنخفاض السيولة المصرفية ولذلك ينبغي على المصرف أخذ الحيطة والحذر إتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تلبية إلتزاماته المالية مع الآخرين.
- و. نسب الربحية Profitability Ratios: إذا كانت الإيرادات تؤشر نقطة البداية للأداء المالي فقط، فإن الربحية تؤشر النتيجة النهائية لجميع الجهود والأنشطة لأداء المصرف، وهي المقياس الكلية للأداء المالي⁽¹⁹⁾، فالربحية تحقق عائداً ملاماً لمالكية من الأهداف الأساسية في عمل المصارف، ولكي يحقق المصرف تلك الأرباح عليه أن يوظف الأموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة وأن يقلل نفقاته ما أمكن ذلك⁽²⁰⁾، لذلك فنسب الربحية واحدة من أصعب الإتجاهات للمصرف كمفهوم وقياس وذلك لعدم وجود وسيلة متكاملة تحدد متى يكون المصرف في مركز مريح، إذ ان كثيراً من الفرص الإستثمارية تتضمن التضحية بالربح الحالي من أجل الحصول على ربح أكثر مستقبلاً، وعلى سبيل المثال الخدمة الجديدة تتطلب كلف إدارية مرتفعة مما يولد ربحاً متدنياً في بداية الأمر، فيصبح الربح الحالي ضعيفاً ليعكس صحة الربحية مستقبلاً، ومن المشاكل الأخرى للربحية المحاسبية هو تجاهلها للمخاطرة وعلى ضوءه فهي غير صالحة للمقارنة، إلا أنها توفر الكثير من المعلومات المهمة عن نشاط المصرف التشغيلي في الأجل القصير، على فرض أن المصرف غير قادر على البقاء في الأجل القصير لا يتوقع له البقاء في الأمد الطويل⁽²¹⁾.

الدراسة التطبيقية:

أولاً: تحليل السيولة النقدية لمصرف الشرق الأوسط للإستثمار

يعتمد هذا التحليل على تصنيف الودائع من حيث النوعية والوظيفة والسيولة النقدية لمصرف الشرق الأوسط.

حيث إن القدرة الإيفائية اليومية للمصرف تجاه المودعين والمستثمرين والمقترضين تعد مؤشراً ذا أهمية في مجال قياس السيولة ، ولأجل تحليل السيولة سنركز في هذا المحور على أهم المعايير النقدية منها ، المعيار النقدي ، معيار السيولة الجارية ، وكما مؤشر في الجدول التالي.

جدول رقم (1) يوضح إجمالي الودائع والودائع الجارية ومعباري السيولة النقدية والجارية

السنة	إجمالي الودائع	الودائع الجارية	الموجودات النقدية	معيار السيولة النقدية %	معيار السيولة الجارية %
2003	107665.8	70234.1	50524.1	47	77
2004	134661.6	83816.6	73489.2	55	88
2005	295525.3	171708.2	104497.2	40	61
2006	218174.4	124689.3	138600.5	64	111
2007	296452.0	134674.0	174354.4	59	129
2008	396867.4	166822.9	217433.6	55	130
2009	441512.1	183217.0	355744.4	81	194
2010	443733.9	172743.0	343909.6	78	199
2011	447113.0	186188.0	369713.4	83	199
2012	598669.0	256940.0	463908.4	77	181
2013	524606.2	194495.1	422060.5	80	217
2014	340411.8	98838.3	349766.7	103	354
2015	316337.6	112279.6	325310.8	103	290
2016	252280.0	96501.0	329238.4	131	341
2017	226878.0	92320.0	424781.0	187	460
المتوسط				82%	202%

المصدر: التقارير السنوية لمصرف الشرق الأوسط للإستثمار

يتضح من الجدول أعلاه الآتي:

1. أن السيولة النقدية لدى مصرف الشرق الأوسط بلغت عام 2004 م نحو (73489.2) مليون دينار إرتفعت لتكون (217433.6) مليون دينار عام 2008 م ، والى (463908.4) مليون دينار عام 2012 م ، والى (424781.0) مليون دينار عام 2017 م.
2. عند المقارنة إلى إجمالي الودائع نجد أعلى معيار سيولة نقدية

187 % عام 2017 م وأقل معيار سيولة 40% عام 2005 م ومتوسط السيولة للفترة (2003 - 2017) نحو 82%

3. أما بالسنة لمعيار السيولة الجارية التي يعبر عنها بنسبة السيولة النقدية الى الودائع الجارية فإن متوسط معيار السيولة الجارية يقدر نحو 202% وهي نسبة عالية في مصرف الشرق الأوسط.

ونظراً لخشية المصارف على السيولة المقابلة لإلتزاماتها أمام المودعين تلجأ الى معيار أشد حفظاً هو معيار السيولة الجارية (Ongoing Liquidity standard) الذي يعتمد على قسمة الموجودات النقدية للمصرف آنفة الذكر على ودائعه الجارية لقياس قدرة المصرف على مواجهة إلتزامات السحب من الودائع الجارية (Current Deposit)) أو الودائع عند الطلب وفق الصيغة الآتية:
ويعد إرتفاع هذه النسبة مؤشراً على إرتفاع قدرة المصرف على سداد إلتزاماته أمام المودعين والعكس صحيح .

ثانياً : تحليل الربحية لمصرفي الشرق الأوسط للأستثمار:

فيما يلي تحليل الربحية وذلك باستخدام معدل العائد على الموجودات (معدل العائد على حق الملكية) لمصرف الشرق الأوسط للفترة من (2003-2017م)

إذ يعد مؤشر معدل العائد على الموجودات مؤشراً لقياس كفاءة الإدارة في توليد الأرباح من الأصول المتاحة عن توضيح العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي أسهمت في توليده

جدول رقم (2) يوضح معدل العائد على الموجودات

السنة	إجمالي الأصول	صافي الأصول	معدل العائد على الموجودات %	حقوق الملكية	معدل العائد على الملكية %
2003	160320.3	2950.3	1.8	12022.1	27
2004	175541.5	4981.9	2.8	13433.5	37.1
2005	319496.1	10436.2	3.3	27359.5	38.1
2006	299385.6	5154.5	1.7	35782.8	14.4
2007	406782.9	14451.4	3.6	50449.0	28.6
2008	569667.6	13952.2	2.4	63840.1	21.9
2009	557540.0	11707.1	2.1	75547.2	15.5
2010	580125.5	8627.3	1.5	84098.4	10.3
2011	657746.4	18453.2	2.8	137899.4	13.4
2012	818969.6	24282.3	2.9	187746.2	12.9
2013	774180.0	20875.7	2.7	202779.6	10.3
2014	683076.4	3605.7	0.5	307074.4	1.2

السنة	إجمالي الأصول	صافي الأصول	معدل العائد على الموجودات %	حقوق الملكية	معدل العائد على الملكية %
2015	675123.6	5420.5	0.8	276967.6	1.9
2016	679182.2	12516.9	1.8	281173.0	4.5
2017	720818.3	13402.7	1.9	290183.0	4.5
	المتوسط		2.18%		16%

يتضح من الجدول أعلاه الآتي:

1. أن توظيف الأصول بالرغم من إرتفاعها إلا أن معدل العائد المتحقق في مصرف الشرق الأوسط يبدو قليلاً لايتجاوز 3.6% عام 2007م وأن أقل معدل عائد الى الموجودات 5.0 % عام 2014م ونحو 1.9 % عام 2017 م وبمتوسط قدرة 18.2% للفترة من (2003 - 2017م) وهو عائد ضعيف قياساً بحجم الأصول لدى المصرف، وذلك لضعف توظيفه في إستثمارات أو تسهيلات ائتمانية، وهذا يظهر ضعف كفاءة الإدارة في مصرف الشرق الأوسط.
2. إن قدرة المصرف والإدارة العليا على زيادة ثروة الملاك تبدو هي الأخرى قليلة ومتفاوتة بين سنة وأخرى فكان أعلى معدل عائد الى حق الملكية 38.1 % عام 2015م، وأقل معدل عائد 1.2 % عام 2014م بمتوسط قدره 16% وهذا يعني أن فعالية وكفاءة الإدارة تبدوان ضعيفتين في توظيف حق الملكية لخدمة وزيادة أرباح المالكين.

ثالثاً: التحليل الوصفي لمتغيرات السيولة والربحية:

سيتم حساب مؤشرات التحليل الوصفي لمتغيرات السيولة والربحية ، وفيما يلي مخرجات نتائج الإحصاء الوصفي.

جدول رقم (3) يوضح التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

Descriptive Statistics									
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Skewness		Kurtosis	
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic	Std. Error
السيولة_ النقدية	15	40.00	187.00	82.866	37.458	1.675	580.	3.486	1.121
السيولة_ الجارية	15	61.00	460.00	202.06	114.884	884.	580.	221.	1.121
العائد_ الملكية	15	1.20	38.10	16.106	11.995	648.	580.	603.-	1.121
العائد_ الموجودات	15	50.	3.60	2.1733	8729.	303.-	580.	341.-	1.121
Valid N ((listwise	15								

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي برنامج SPSS

من الجدول أعلاه يلاحظ الآتي:

1. تختلف معدلات السيولة النقدية عن السيولة الجارية حيث أن أدنى قيمة للسيولة النقدية تساوي (40.00) ، وأدنى قيمة للسيولة الجارية تساوي (61.00). بينما أعلى قيمة للسيولة النقدية تساوي (187.00) ، و(460.00) للسيولة الجارية .
2. تحليل معامل التماثل وهو مؤشر لقياس درجة وإتجاه التماثل لدالة التوزيع الإحتمالي لمتغير عشوائي حقيقي، ومن نتائج الجدول نجد أن قيمة Skewness موجبة وأكبر من الصفر في كل من السيولة النقدية والسيولة الجارية والعائد على الملكية مما يدل على أن البيانات غير متناظرة، وأنها ملتوية نحو اليمين، هذه النتيجة لكن تفاوت القيمة من مؤشر لآخر، بينما نجد أن قيمة Skewness سالبة وقرية من الصفر لمؤشر العائد على الموجودات حيث أنه إذا كان معامل الالتواء يساوي صفر فيكون التوزيع متناظر . أما إذا كانت سالبة فان التوزيع ملتوي الى اليسار.

رابعاً: التحليل العلاقة بين السيولة والربحية:

يمكن استخدام معامل الارتباط Correlation لمناقشة فرضيات البحث. حيث أن معامل الارتباط Correlation عادة ما يستخدم لمعرفة العلاقة بين المتغيرين أو أكثر، ويرمز له بالرمز r . ومن ثم يحدد معامل الارتباط ما اذا كانت العلاقة إيجابية أو سلبية، قوية أو ضعيفة. تنحصر قيم معامل الارتباط بين $-1 \leq r \leq 1$ ، فكلما إقتربت قيمة معامل الارتباط من الواحد الصحيح دل ذلك على قوة العلاقة، أما الإشارة فتدل على إتجاه العلاقة فقد تكون العلاقة طردية (في نفس الإتجاه) أو عكسية (في إتجاه معاكس). من أنواع الارتباط سبيرمان Correlation Spearman يستخدم في حالة البيانات الوصفية. أما اختبار بيرسون Person Correlation يستخدم في حالة البيانات الكمية

أما مخرجات حساب معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة جاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (3) يوضح حساب الارتباط لمتغيرات الدراسة

Correlations				
		السيولة_النقدية	العائد_الملكية	العائد_الموجودات
السيولة_النقدية	Pearson Correlation	1**	-.837**	-.545*
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.036
	N	15	15	15
العائد_الملكية	Pearson Correlation	-.837**	1	.700**
	Sig. (2-tailed)	.000		.004
	N	15	15	15

Correlations				
		السيولة_ النقدية	العائد_الملكية	العائد_ الموجودات
العائد_الموجودات	Pearson Correlation	-.545 [*]	.700 ^{**}	1
	Sig. (2-tailed)	.036	.004	
	N	15	15	15
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).				
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).				

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي برنامج SPSS

من الجدول أعلاه يلاحظ الآتي:

1. أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة طردية بين السيولة النقدية ومعدل العائد على الموجودات بنسبة 54.5% ، وهو إرتباط ذا دلالة عند 5% .
 2. أما العلاقة بين السيولة النقدية ومعدل العائد على الملكية فقد بلغت نسبة 83.7%، وهو إرتباط ذا دلالة عند 1% .
 3. أما العلاقة بين معدل العائد على الملكية ومعدل العائد على الموجودات بنسبة 70.0% ، عند مستوى دلالة عند 1% .
- وبناء على نتائج التقدير السابقة يمكن القول أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين السيولة والربحية حيث أن نتائج التقدير ذات دلالة عند مستوى 5% وأقل من ذلك.

النتائج:

بعد دراسة البيانات الخاصة بمؤشرات السيولة والربحية تم التوصل للنتائج الآتية:

1. أن متوسط السيولة النقدية تساوي (82%) ، ومتوسط السيولة الجارية (202%) وهي نسب عالية جدا وتعطي مؤشرا سالباً لإدارة السيولة.
2. أن متوسط العائد على الموجودات يساوي (3%) ومتوسط العائد على الملكية يساوي (16%)، مما يشير الى أن صافي العائد بعد الضرائب يكون قليلاً.
3. إن قدرة المصرف والإدارة العليا على زيادة ثروة الملاك تبدو هي الأخرى قليلة ومتفاوتة بين سنة وأخرى فكان أعلى معدل عائد الى حق الملكية 38.1% عام 2015، وأقل معدل عائد 1.2% عام 2014 بمتوسط قدره 16% وهذا يعني أن فعالية وكفاءة الإدارة تبدو ضعيفتين في توظيف حق الملكية لخدمة وزيادة أرباح المالكين.
4. أن العلاقة بين السيولة النقدية ومعدل العائد على الملكية فقد بلغت نسبة 83.7% ، وهو إرتباط ذا دلالة عند 1% .
5. أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة طردية بين السيولة النقدية ومعدل العائد على الموجودات بنسبة 54.5% ، وهو ارتباط ذا دلالة عند 5% .

التوصيات:

وبناء على نتائج التحليل توصي الدراسة بالآتي:

1. ضرورة مراجعة معدلات السيولة ومراجعة إستراتيجيات إدارة السيولة في المصرف.
2. ضرورة وضع إستراتيجية لزيادة ثروة الملاك وتقليل التفاوت بين سنة وأخرى.

خاتمة:

درست الورقة أثر إدارة السيولة في ربحية المصارف دراسة تحليلية على مصرف الشرق الأوسط للإستثمار في العراق للفترة (2003 - 2018م) ، خلصت الى أن متوسط نسبة السيولة النقدية ، ومتوسط نسبة السيولة الجارية عالي جدا مما تعطي مؤشرا سلباً لإدارة السيولة، وأن متوسط العائد على الموجودات ومتوسط العائد على الملكية ضعيف، مما يشير الى أن قدرة المصرف والإدارة العليا على زيادة ثروة الملاك تبدو هي الأخرى قليلة ومتفاوتة بين سنة وأخرى، وهذا يعني أن فعالية وكفاءة الإدارة تبدوان ضعيفتين في توظيف حق الملكية لخدمة وزيادة أرباح المالكين. أوصت الورقة بضرورة مراجعة معدلات السيولة ومراجعة إستراتيجيات إدارة السيولة في المصرف، وضرورة وضع إستراتيجية لزيادة ثروة الملاك وتقليل التفاوت بين سنة وأخرى.

المصادر والمراجع:

- (1) صهيب، اثر إدارة السيولة علي القرارات الاستثمارية، بحث تكميلي مجاستير ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- 2019م.
- (2) عتروس صونيا ، أدوات إدارت السيولة في البنوك ودورها في التخفيض خطر السيولة ، دراسة ماجستير ، منشورة ، جامعة أم البواقي ، الجزائر ، 2014م، 2015.
- (3) (3) غنام، بشرى بدير، بعنوان (مخاطر السيولة بين كيانات البنوك المندمجة وغير المندمجة - دراسة تفحصية مقارنة)، 2008م
- (4) الأعرج، عدنان شاهر، إدارة مخاطر السيولة المصرفية في البنوك العاملة في الاردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد الخامس والعشرين، بغداد، 2010.
- (5) **Liquidity Management in Banking Crises (Davis, 2003)**,
- (6) **Wagner, 2005) Credit Derivative, the Liquidity of Bank Assets and Banking Stability**
- (7) فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبدالرحمن الدوري، دار البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، 2000، ص93.
- (8) رضا صاحب أبو أحمد/ إدارة المصارف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002، ص185.
- (9) سيد الهواري، إدارة البنوك/ مكتبة عين شمس، القاهرة، 1993، ص60.
- (10) جميل سالم الزيدانيين السعودي، أساسيات الجهاز المالي المنظور العلمي، دار وائل للطباعة والنشر، 1999، ص155.
- (11) الشقيري نوري موسى، وآخرون، إدارة المخاطر، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012، ص106.
- (12) محمد عساف ابراهيم، المصارف والسيولة وعمليات التغطية الدولية، العدد (11)، 1991، ص6.
- (13) مفلح عقل، وجهات نظر مصرفية، ط1، مكتبة المجمع العربي، عمان، 2006، ص159.
- (14) عبدالغفار حنفي، وقرياقس، رسملة أسواق رأس المال، مصدر سابق، ص55.
- (15) فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبدالرحمن الدوري، إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، (ط1)، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2000، ص94.
- (16) **Hempel George, H.; Simonson, Donald G; Bank Management Text & Cases; John Wiley & Sons Inc., New York, U.S.A: 1994, P158.**
- (17) رضا صاحب أبو أحمد، فائق مشعل قدوري، إدارة المصارف، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2005، صص.226-228.
- (18) خليل محمد حسن الشماع، أساسيات العمليات المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، داء النشر بلا، عمان، الأردن، 2004، صص658-662.
- (19) أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، ط2، الاسكندرية، مصر، 2007، ص98.
- (20) أكرم حداد، مشهور هذلول، النقد والمصارف - مدخل تحليلي ونظري، مصدر سابق، ص147.
- (21) عدنان تايه النعيمي، وأرشد التميمي، التحليل والتخطيط المالي - اتجاهات معاصرة، مصدر سابق، ص87.